

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية الصين الشعبية

تقرير مقدّم من الصين

١ - على النحو الذي دعت إليه خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، اجتمعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة في بيجين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ واتفقت على اتباع الإطار المشترك الموضوع في عام ٢٠١٣ في تقديم تقاريرها الوطنية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وتقدم حكومة الصين في هذا التقرير المعلومات ذات الصلة باستخدام التصنيفات المشتركة المبينة في العناوين الرئيسية الواردة في الإطار والمستخدمة لإعداد التقارير الوطنية. ويغطي الإطار أركان المعاهدة الثلاثة، وهي نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٢ - إن الصين ملتزمة بمسار التنمية السلمية وهي تعمل بنشاط على بناء مجتمع تتقاسم فيه البشرية مستقبلاً واحداً. وهي تعلق أهمية كبيرة على مركز المعاهدة باعتبارها حجر الزاوية في الجهود الدولية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وبذلت جهوداً حثيثة لتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة المتمثلة في منع انتشار الأسلحة النووية، والدفع قدماً بعملية نزع السلاح النووي، وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وستواصل الصين تنفيذ المفهوم الجديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام من خلال إجراءات عملية، والحفاظ بحزم على سلطة المعاهدة وفعاليتها وعالميتها، وتقديم الإسهامات الواجبة لصون السلام والأمن الدوليين.

٣ - ووفقاً للمتطلبات السارية لمؤتمري استعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، تقدم حكومة جمهورية الصين الشعبية التقرير التالي عن تنفيذها للمعاهدة.



أولاً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بنزع السلاح النووي

٤ - أبدت الصين أقصى قدر من الشفافية في استراتيجيتها النووية، واستمرت في ممارسة درجة عالية من ضبط النفس في تطوير قوتها النووية، واعتمدت موقف الحذر البالغ فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية. وما برحت الصين تدعو منذ اليوم الأول الذي امتلكت فيه أسلحة نووية إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل لهذه الأسلحة، وتقلص حجم قوتها النووية إلى المستوى الأدنى اللازم للحفاظ على الأمن الوطني. وما فتئت الصين تتقيد باستمرار بسياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظروف، وأعلنت التزامها واضحاً وغير مشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وستواصل الصين أداء دورها للمساهمة في تحقيق الغاية النهائية وهي إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ألف - السياسات والعقائد والأنشطة الأمنية الوطنية المتعلقة بالأسلحة النووية

٥ - "الحرب النووية هي حربٌ لا غالب فيها ويجب ألا تخاض أبداً". فمن منظور مستقبل البشرية ومصيرها، تلك نتيجة نهائية لا مساس بها. إذ لا يوجد في نهاية المطاف منتصر في الحرب النووية، وإنما كارثة كبرى للبشرية. وقد اضطرت الصين إلى تطوير أسلحة نووية خلال فترة معينة من تاريخها، من أجل التعامل مع الخطر النووي، وكسر احتكار الأسلحة النووية، والحيلولة دون وقوع حرب نووية. وقد طورت هذه الأسلحة لا لغرض تهديد البلدان الأخرى وإنما للدفاع عن نفسها وحماية أمنها الوطني. وفي اليوم الأول الذي امتلكت فيه أسلحة نووية، أصدرت حكومة الصين اقتراحاً رسمياً لعقد مؤتمر قمة لرعاة العالم لمناقشة الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية.

٦ - ويمكن أن يجد الالتزام بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية من التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة، ومن مخاطر وقوع حرب نووية، ويحول دون انتشار الأسلحة النووية. وهو خطوة مهمة صوب نزع السلاح النووي بصورة عامة وتامة وبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وقد تقيدت الصين دوماً بالتزامها بعدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظروف، وهو ما يشكل في حد ذاته إجراء عملياً لنزع السلاح النووي. وعلى مدى العقود التي امتلكت فيها الصين أسلحة نووية، لم تتراجع الصين قط عن التزامها، سواء أمام الأخطار النووية وأعمال الابتزاز أثناء فترة الحرب الباردة أو أمام التغيرات الهائلة التي شهدتها البيئة الأمنية الدولية بعد ذلك، ولن يتغير ذلك في المستقبل.

٧ - وتتعهد الصين دون شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدرت الصين بياناً أكدت فيه من جديد تقديمها ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتزامها بتوفير ضمانات أمنية إيجابية لها. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الصين والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بياناً مشتركاً أكدت فيه من جديد التزاماتها بالضمانات الأمنية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٩٨٤ (١٩٩٥). وبناءً على طلب أوكرانيا وكازاخستان، أصدرت حكومة الصين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥، بالترتيب، بيانين عرضت فيهما على هذين البلدين ضمانات أمنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، صدقت الصين على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وتؤكد الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتفاوض بشأن وضع صك قانون دولي يوفر ضمانات أمن سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة

للأسلحة النووية، وأن يرم ذلك الصك بأسرع ما يمكن، كما تؤيد قيام مؤتمر نزع السلاح في جنيف بأسرع ما يمكن ببدء أعماله الفنية في هذا الصدد.

٨ - وتتبع الصين بقوة استراتيجيةً نوويةً للدفاع عن النفس مهمتها الأساسية هي ضمان حماية البلد من الهجمات النووية الأجنبية. كما وضعت في إطار هذه الاستراتيجية سياسات بشأن دور الأسلحة النووية واستخدامها، وحجم قوتها النووية، وحالة استنفارها بالأسلحة النووية، وتحديد الأسلحة النووية. وما برحت الصين تمارس درجةً عاليةً من ضبط النفس في تطوير قوتها النووية وقد أبقته باستمرار في أدنى مستوى لازم لأمنها الوطني. ولم تقارن الصين قط بين استثمارها في الأسلحة النووية أو كميتها أو نطاقها واستثمارات البلدان الأخرى في تلك الأسلحة أو كميّاتها أو نطاقها. ولا تشارك الصين في أي سباقات للتسلّح من أي نوع، ولا توفر مظلةً نوويةً لبلدان أخرى، ولا تنشر أسلحةً نوويةً في بلدان أخرى. والأسلحة النووية التي تملكها هي حصرياً أسلحة استراتيجية، وتتخذ الصين موقفاً بالغ الحذر إزاء استخدام الأسلحة النووية.

٩ - ويفضي الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيدين الدولي والإقليمي إلى الحد من مخاطر وقوع حرب نووية، وتدعو الصين إلى بذل الدول الحائزة للأسلحة النووية جهوداً مشتركة لتحقيق تلك الغاية. فأولاً، تأتي الدعوة إلى تحقيق الأمن المشترك وتعريف أهداف الاستقرار الاستراتيجي. فمن أجل التقليل بصورة فعالة من مخاطر وقوع حرب نووية، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التخلي عن عقلية الحرب الباردة وتفكير المحصلة الصفرية، ونبذ سياسات الردع النووي التي تتركز على العمل الاستباقي، والسيطرة على دوافع الدخول في سباق تسلّح نووي، ووقف تطوير ونشر المنظومات العالمية المضادة للقذائف، والحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها للأمن القومي. وثانياً، تدعو الصين إلى استمرار تعزيز الثقة المتبادلة وبناء أساس متين للاستقرار الاستراتيجي. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية تعزيز الحوار بشأن الاستراتيجيات والسياسات النووية، ومعاملة النوايا الاستراتيجية لبعضها البعض بصورة موضوعية، واحترام الشواغل الأمنية لبعضها البعض، والسيطرة بصورة مناسبة على المنازعات، ومنع حالات إساءة تقدير الحالة الاستراتيجية من التسبب في حوادث وأزمات، وتجنّب أن تصبح المنافسة فيما بين القوى الكبرى نبوءات تتحقق من تلقاء نفسها. والأمر الثالث في هذه الدعوة هو احترام القواعد والالتزامات والحفاظ على إطار الاستقرار الاستراتيجي. وتشجع الصين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على مواصلة تسوية خلافاتهما من خلال التفاوض والتشاور، والسعي إلى الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والدفع باتجاه تمديد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وفي الوقت نفسه، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بصورة مشتركة بصون وتعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقيّد بمبدأ نزع السلاح النووي تدريجياً. والأمر الرابع هو تعزيز التواصل والحوار وتوطيد الاستقرار وتوافق الآراء الاستراتيجيين. وينبغي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية تدريجياً بمناقشة محتوى الاستقرار الاستراتيجي وعناصره الأساسية من منظورات القوة الاستراتيجية، والتوجه السياسي، والثقة المتبادلة الاستراتيجية، بما يؤدي تدريجياً إلى بناء توافق الآراء وزيادة تقارب مصالحها.

باء - الأسلحة النووية، وتحديد السلاح النووي (بما في ذلك نزع السلاح النووي)، والتحقق من الامتثال

١٠ - تردع الصين البلدان الأخرى عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها عن طريق بناء قوتها النووية الاستراتيجية وفقاً لمبدأ الكفاءة والفعالية؛ والتكيف مع الاتجاهات الناشئة في العلوم والتكنولوجيا العسكرية؛ وضمان قدرتها على الحماية ورد الفعل السريع والاختراق والتدمير وتوجيه الضربات الدقيقة، وسلامة أسلحتها النووية وموثوقيتها وفعاليتها، وقدراتها على الردع الاستراتيجي وشن هجوم نووي مضاد. ويتمثل الهدف الكامل من تحديث الصين لأسلحتها النووية في ضمان سلامة هذه الأسلحة وأمنها وموثوقيتها وفعاليتها. والقوة الصاروخية لجيش التحرير الشعبي هي حالياً القوة الأساسية للردع الاستراتيجي لدى البلد وهي مجهزة بقذائف تسيارية من طراز دونغفنغ.

١١ - وخفضت الصين عدد قواعدها للأسلحة النووية. فقد أغلقت طوعاً قاعدتها العسكرية "٨١٦" لإنتاج المواد النووية في تشونغتشينغ في فترة مبكرة هي أوائل ثمانينات القرن الماضي. وكانت هذه القاعدة، التي حفرت في أعماق الجبال بتكلفة بلغ مجموعها ٧٤٦ مليون يوان، قد اكتملت بنسبة ٨٥ في المائة حين أوقفت أعمال التشييد، مما يدل على عزم البلد على اتخاذ المبادرة في تقييد تطوير القوة النووية. وفي عام ١٩٨٧، قررت حكومة الصين أيضاً إغلاق قاعدة لتطوير واختبار وإنتاج الأسلحة النووية في شنغهاي. وعقب إعادة تشكيل القاعدة بصورة كلية جرى تسليمها بأكملها إلى الحكومة المحلية لاستخدامها. وأصبح الآن موقعا هاتين القاعدتين كليهما مفتوحين للزوار.

١٢ - وقد دأبت الصين على تعليق أهمية كبيرة على سلامة وفعالية الرقابة على إدارة واستخدام الأسلحة النووية. فمنذ اليوم الذي امتلكت فيه أسلحة نووية، اتخذت فعليا مجموعة من التدابير العملية والفعالة لضمان أن تظل هذه القوة النووية المحدودة آمنة وموثوقة تماما. ولدى الصين قوانين ولوائح صارمة ووسائل تقنية موثوقة لتنفيذ إدارة السلامة في جميع مراحل العملية الكاملة لتخزين الأسلحة النووية ونقلها والتدريب في مجالها. ومن أجل منع إطلاق قذائف نووية على نحو غير مآذون به أو مقصود، اعتمدت الصين العديد من تدابير السلامة التقنية في مجال تكنولوجيا المعدات، إضافة إلى وضع لوائح واضحة الأحكام في نظمها القانونية ونظمها المتعلقة بالتأهب. وتقدر الصين بناء ثقافة الأمان النووي في إدارتها ومؤسساتها ووحدها العسكرية ذات الصلة بالمجال النووي، وتعزز باستمرار وعي الأفراد المتصلين بالمجال النووي بالأمان النووي وشعورهم بالمسؤولية إزاءه. ولم تقع في الصين قط أي مشاكل تتعلق بالسلامة والأمن بشأن الأسلحة النووية.

١٣ - وتتسم قيادة القوة النووية في الصين بدرجة عالية من المركزية. فعمليات الوحدات يجب أن تنفذ بالامتثال، بأقصى درجات الدقة والصرامة، لأوامر اللجنة العسكرية المركزية. وفي وقت السلم، يتم الإبقاء على القوة النووية في حالة تأهب معتدلة. ووفقاً لمبادئ التنسيق بين وقت السلم ووقت الحرب، والتأهب الدائم، والاستعداد للقتال في أي وقت، تعزز الصين دعم جاهزيتها العملية لضمان فعالية الاستجابة لتهديدات الحرب وحالات الطوارئ. فإذا واجه البلد تهديداً نووياً، رفعت حالة الاستنفار واضطلع بالتحضيرات لشن هجوم نووي مضاد بناء على أوامر اللجنة العسكرية المركزية لردع العدو عن استخدام أسلحة نووية ضد الصين. وإذا تعرّض البلد لهجوم نووي، فسيشن هجوماً مضاداً حازماً ضد العدو.

١٤ - وما برحت الصين، باعتبارها مشاركا نشطا في الجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة النووية، تدعو باستمرار إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بحسن نية بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وأن تتعهد علنا بالتخلي عن حيازتها للأسلحة النووية بصورة دائمة. وينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عملية عادلة ومعقولة يتم فيها تخفيض الأسلحة النووية تدريجيا وبصورة متوازنة. وتتحمل الدول الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤوليات خاصة وشاملة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وينبغي أن تواصل الحد بدرجة هائلة من أسلحتها النووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانونا من أجل تهيئة الظروف التي تفضي في نهاية المطاف إلى نزع السلاح النووي بصورة كاملة وشاملة. وينبغي، عند توافر الظروف المناسبة، أن تنضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عملية المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح النووي.

١٥ - وعلى مَرّ السنين، صوّتت الصين تأييداً للقرارات الهامة التي تعتمدها الجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح النووي، مثل تلك المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، و "نزع السلاح النووي"، و "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" و "عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها".

١٦ - وما برحت الصين تعمل بنشاط من أجل إبرام معاهدات متعددة الأطراف فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم مبادرة أي منها باستخدام الأسلحة النووية. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قدمت إلى الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مشروع معاهدة بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية، وسعت بنشاط للدخول في التزامات متبادلة ثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية.

١٧ - وتؤيد الصين انتهاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف من وضع برنامج عمل شامل ومتوازن، حتى يتسنى للمؤتمر الاضطلاع بالأعمال الفنية المتعلقة بمسائل هامة من قبيل نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ووضع معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

١٨ - وتؤيد الصين بقوة مقاصد واهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وما برحت تحرز تقدما هاما في التحضيرات الداخلية لتنفيذها. وقد تقيدت الصين باستمرار بالوقف الاختياري للتجارب النووية، وأيدت التبكير ببدء نفاذ تلك المعاهدة وجميع الجهود الدولية الرامية إلى تيسير بدء نفاذها، وشاركت في جميع المؤتمرات السابقة المتعلقة بتيسير بدء نفاذها، وأيدت بنشاط القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أعاد وزير خارجية الصين، وانغ بي، تأكيد التزام الصين الراسخ بتلك المعاهدة في اجتماع مع الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أثناء زيارته إلى بيجين. وقد دفعت الصين اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٩ - وفي السنوات الأخيرة، قُبلت محطات رصد حظر التجارب النووية في الصين لإصدار شهادات اعتمادات لها بأعداد كبيرة، لتصبح سمةً مميزة لعملية صياغة آلية التحقق من الامتثال للمعاهدة. واضطلعت الصين بتشديد ١١ محطة رصد ومختبر واحد للنويدات المشعة، أنجز بناؤها كلها حتى الآن عدا محطة للرصد

دون السلمي في بيجين، لا يزال يجري اختيار موقع لها. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قُبلت تباعاً محطات النويدات المشعة في لآنجو وبيجين وغوانغجو، ومحطات رصد الاهتزازات الأولية في هيلار ولآنجو، لإصدار شهادات اعتمادات لها. ويشكل قبول محطات في الصين لإصدار شهادات اعتماد لها بهذه الأعداد الكبيرة معلماً رئيسياً، ويعكس تأييدنا القوي لوضع آلية التحقق من الامتثال للمعاهدة.

٢٠ - وتقدم الصين دعماً نشطاً للأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتشارك بقوة في أعمالها، كما تشارك في كل اجتماعات اللجنة التحضيرية والأفرقة العاملة الفرعية، وتشارك بالكامل في المفاوضات المتعلقة بإعداد وثائق إرشادية كتلك المتعلقة بنظام الرصد الدولي، ومركز البيانات الدولي، والدليل التشغيلي لعمليات التفتيش الموقعي. وهي تشارك بنشاط في مختلف الأنشطة الدولية التي تنظمها أو تدعمها الأمانة التقنية المؤقتة بهدف تحسين قدرات الرصد لنظام الرصد الدولي وتعزيز قدرة الدول الموقعة على المعاهدة على الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتشمل هذه الأنشطة تطوير وتحسين معدات متنقلة للاختبارات الميدانية للقياس السريع لغاز الأروغون وغاز الزينون الخامل، ومناقشة وتقييم خريطة الطريق المتعلقة بإدخال مركز البيانات الدولي في الخدمة تدريجياً، وبتعيين خبراء رؤساء لمهام في الفريق العامل المعني بالتحقق التابع للجنة التحضيرية، وتكليف أفراد بشكل نشط بالحصول على التدريب للعمل كمفتشين بالنيابة في الجولة الثالثة من عمليات التفتيش الميداني. وقد ساهمت الصين، من خلال هذه الإجراءات، في بناء آلية التحقق من الامتثال للمعاهدة وفي الحفاظ على شدة المعاهدة وحيادها.

٢١ - وتقيم الصين علاقات تعاون طيبة مع الأمانة التقنية المؤقتة. وقد اشترك الجانبان في عقد حلقة العمل الإقليمية الرابعة لشرق آسيا بشأن مراكز البيانات الوطنية في بيجين في أيار/مايو ٢٠١٦، كما تعاون الجانبان في استضافة حلقة دراسية للعلماء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في بيجين بشأن حظر التجارب النووية. وشارك مختبر النويدات المشعة في المقارنة الدولية للعينات وفي حلقات دراسية تقنية ذات صلة نظمتها أمانة اللجنة التقنية، مما عزز بصورة عملية إصدار شهادة الاعتماد للمختبر.

٢٢ - وفي أعقاب التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدمت محطتا رصد الاهتزازات الأولية في لآنجو وهيلار ومحطات النويدات المشعة في بيجين وغوانغجو ولآنجو في الصين بيانات رصد في حينها إلى مركز البيانات الدولي.

٢٣ - وقد اتخذت الصين دوماً موقفاً إيجابياً تجاه معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)، المقترح إبرامها. وهي تعتقد أن التفاوض بشأن تلك المعاهدة وإبرامها في مؤتمر نزع السلاح على أساس تقرير شانون (الوثيقة CD/1299) وبمشاركة جميع الأطراف المعنية سيساعدان على تعزيز عملية نزع السلاح النووي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وصون السلام والأمن الدوليين. ونظراً لأن المؤتمر هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بالتفاوض بشأن نزع السلاح، فإنه المكان المناسب الوحيد للتفاوض بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتؤيد الصين المؤتمر في وضع برنامج عمل شامل ومتوازن حتى يتسنى القيام فوراً بالأعمال الفنية، بما فيها المفاوضات بشأن وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢٤ - وما برحت الصين تشارك بنشاط في المناقشات المفيدة التي تعقدها الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة لمؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتصلة بوضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وتعتقد أن ذلك سيؤدي أيضاً إلى إرساء الأساس لتنشيط عمل المؤتمر في المستقبل. وما برحت الصين تشارك بصورة بناءة في فريق الأمم المتحدة التحضيري للخبراء الرفيعي المستوى المعني بإبرام تلك المعاهدة، وتساهم في تعزيز عمل ذلك الفريق على النحو الذي صدر به تكليف في القرارات الواجبة التطبيق وفي تحقيق توافق الآراء بشأن إعداد تقرير. وقد أنجز فريق الخبراء مهمته، وينبغي أن تعود المناقشات في هذا الخصوص إلى مسار المؤتمر، للتركيز على المسائل التقنية ذات الصلة من خلال إنشاء هيئات فرعية.

٢٥ - وتعلق الصين أهمية كبيرة على التحقق من تحديد الأسلحة النووية وتضطلع بنشاط ببحوث في هذا المجال. وما فتئت تشارك مشاركة بناءة في عمل فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٧١. وهي تدعم عمل الفريق بالامتثال الصارم لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وساهمت في الإحاطة التي قدمها الفريق بشأن توافق الآراء. وتعتقد الصين أن التدابير الكاملة والفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي تشكل ضماناً تقنياً هاماً من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، كما أن لها أهمية كبيرة لضمان التنفيذ الفعال لمعاهدات نزع السلاح النووي، وبناء الثقة المتبادلة فيما بين أطراف تلك المعاهدات، وتعزيز موثوقيتها. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن التحقق من نزع السلاح النووي عمل يتسم بالحساسية والتعقيد، ويتعين مراعاة العديد من العوامل، ولا سيما في سياق المعاهدات المحددة لنزع السلاح النووي.

جيم - تدابير تعزيز الشفافية وبناء الثقة

٢٦ - ما برحت الصين تعتقد أن شفافية النوايا والسياسات أمرٌ في غاية الأهمية من الناحية العملية. وتنتهج الصين مجزماً مساراً للتنمية السلمية واستراتيجيةً نوويةً للدفاع عن النفس، ولن تبادر باستعمال الأسلحة النووية، ولن تهدد أي بلد آخر بأسلحتها النووية. وتلك هي الشفافية بطابعها الأكثر عملياً. وينبغي أن تسترشد الشفافية النووية بمبدأ هام هو "الأمن غير المنقوص لجميع البلدان"، وأن تراعي بصورة كاملة البيئات الأمنية التي تواجهها جميع البلدان، وأن تنفذها جميع البلدان على أساس طوعي بما يتفق مع أوضاعها الوطنية. ولذلك، يجب على البلدان أن تراعي بصورة كاملة اختلافاتها في الاستراتيجية والطاقة النوويتين، وأن تقبل الفروق القائمة في الشفافية والتركيز. وتمشيا مع المبادئ الواردة أعلاه، ستواصل الصين اتخاذ التدابير اللازمة في الشفافية النووية، بما في ذلك مواصلة الحوار بشأن السياسات النووية مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

٢٧ - وقد نشرت الصين ثلاثة كتب بيضاء عن تحديد الأسلحة، في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، عناوينها بالترتيب هي: "الصين: تحديد الأسلحة ونزع السلاح"، و "سياسات وتدابير الصين في مجال عدم الانتشار"، و "مساعي الصين من أجل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار". وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠١٠، أصدرت الصين سبعة كتب بيضاء عن الدفاع الوطني؛ وفي عام ٢٠١٣، أصدرت كتاباً أبيض بعنوان "الاستخدام المتنوع للقوات المسلحة الصينية"؛ وفي عام ٢٠١٥، أصدرت كتاباً أبيض بعنوان "استراتيجية الصين العسكرية". وفي جميع هذه الوثائق، شرحت الصين

بوضوح استراتيجيتها النووية، ودور أسلحتها النووية، وسياستها فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية، وتطوير قوتها النووية وقيادتها والتحكم فيها، وحالة الاستنفار بأسلحتها النووية.

٢٨ - وقد اتخذت الصين سلسلةً من تدابير بناء الثقة. وهي تسعى بنشاط إلى ضمان ألا توجّه الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحتها النووية إلى بعضها البعض. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أصدرت الصين والاتحاد الروسي بياناً مشتركاً ذكرا فيه أنهما لن يوجها أسلحتهما النووية الاستراتيجية نحو الآخر. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة أنهما لن يوجها الأسلحة النووية الاستراتيجية لبلديهما نحو الآخر. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أعلنت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وهي الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، في بيان مشترك أنهما لن توجه أسلحتها النووية تجاه أي دولة. وفي عام ٢٠٠٩، أكد رئيسا الصين والولايات المتحدة من جديد التزامهما بعدم توجيه أسلحتهما النووية نحو الآخر. وفي العام نفسه، وقّعت الصين والاتحاد الروسي اتفاقاً بشأن الإبلاغ عن إطلاق القذائف التسيارية والمركبات الفضائية، وهو اتفاق ينقذ بنجاح منذ ذلك التاريخ. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أصدر رئيسا الصين والاتحاد الروسي إعلاناً مشتركاً في بيجين بشأن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي. وفي إطار الحوار الاستراتيجي الثنائي بين الصين والولايات المتحدة، يستمر البلدان في التواصل وإجراء المحادثات بشأن مسائل استراتيجية من قبيل السياسة النووية.

٢٩ - وتعلّق الصين أهمية كبيرة على آلية التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وتواصل الحوار والتشاور مع الدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة وتنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وقد تولت الصين دور منسق آلية التعاون في تموز/يوليه ٢٠١٨، وعملت بجد على تنشيط التعاون بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وقد نجحت في عقد المؤتمر السنوي للدول الحائزة للأسلحة النووية في بيجين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واستضافت الصين أيضاً أنشطة عامة شارك فيها ممثلون عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وممثلون عن المؤسسات الأكاديمية والإخبارية لتعزيز التفاهم والثقة المتبادلة. وإضافةً إلى ذلك، اضطلعت الصين بصفقتها منسقا بالدور القيادي في تنظيم حوارات بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

٣٠ - وركّز مؤتمر بيجين لعام ٢٠١٩ للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على تعزيز التنسيق بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وحماية نظام المعاهدة. وعقب محادثات صريحة ومتعمقة بشأن السياسات والاستراتيجيات النووية، ونزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، تحقق توافق آراء بشأن عدد من المسائل الهامة. فأولاً، التزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتقاسم المسؤوليات عن السلام والأمن الدوليين. واعترفت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بأن بيئة الأمن الدولي الحالية تواجه تحديات بالغة، وبأن الحفاظ على العلاقات الجيدة بين القوى الكبرى أمر بالغ الأهمية لحل المشاكل الاستراتيجية العالمية. واتفقت على معاملة النوايا الاستراتيجية لبعضها البعض بموضوعية، وتعزيز المحادثات بشأن السياسات والاستراتيجيات النووية، وتعزيز الثقة المتبادلة الاستراتيجية والحفاظ على الأمن المشترك، وبذل كل جهد للحيلولة دون نشوء مخاطر نووية عن حالات سوء الفهم وسوء التقدير. وتعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أيضاً على الحفاظ على النظام الدولي القائم لتحديد الأسلحة والتقييد بجميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة، وأكدت من جديد التزامها بالأمن غير النووي، بما في ذلك الأمن النشط والسليبي.

٣١ - وثانياً، التزمت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بالتمسك بصورة مشتركة بنظام المعاهدات. وشددت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على أن المعاهدة هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وعنصر هام في هيكل الأمن الدولي. والتزمت بتنفيذ المعاهدة بالكامل وبصورة تامة وتعزيز عالميتها. وتعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باتتباع مبدأ "الأمن غير المنقوص لجميع البلدان"، والعمل على إحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي، وتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بصورة تدريجية. وأعربت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عن رأي مفاده أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تحيد عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقوضها، وأكدت من جديد معارضتها بالإجماع. وأكدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أنها ستقوم بتسوية مسألة عدم الانتشار النووي بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ودعم جهود البلدان في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ووافقت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أيضاً على تقديم تقاريرها الوطنية إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ للعمل معاً على إنجاز ذلك المؤتمر.

٣٢ - وثالثاً، تعهدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بمواصلة استخدام منصة التنسيق فيما بينها لمواصلة الحوار والتعاون. وقد تطورت حالة الأمن الدولي الحالية بطرق معقدة وعميقة، على نحو أصبح فيه التفاوض بين القوى الكبرى مربوطاً بصورة وثيقة بالبيئة الأمنية الدولية، والاتجاهات السائدة في النظام الدولي، وثقة المجتمع الدولي. ووافقت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة الحوار الاستراتيجي، وتعزيز المحادثات بشأن السياسات والاستراتيجيات النووية، وزيادة التنسيق في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وأعربت جميع الأطراف عن تأييدها لتولي الصين قيادة المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعني بالمصطلحات النووية، ورحبت باستضافة المملكة المتحدة لاجتماعها الرسمي المقبل في عام ٢٠٢٠. وشجعت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بنشاط على إقامة حوار مفتوح وبناء في المجتمع الدولي.

٣٣ - وأجرت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بوصفها أعضاء دائمين في مجلس الأمن ودول حائزة للأسلحة النووية معترف بها في المعاهدة، محادثات متعمقة بروح من الاحترام المتبادل والصدق والبراغماتية، وحققت توافق الآراء بشأن عدد من المسائل، وأوضحت اتجاه التعاون فيما بينها، مما بين إيجابية موقف القوى الكبرى إزاء التنسيق والتعاون في التصدي للتحديات الأمنية الدولية وتعزيز ثقة المجتمع الدولي في البيئة الأمنية الدولية. وسيساعد المؤتمر على تعزيز توافق الآراء بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في مجال الأمن الاستراتيجي، والاستعاضة عن التنافس بين القوى الكبرى بالتنسيق بين القوى الكبرى، والاستعاضة عن تفكير المحصلة الصفيرية بالتعاون المفيد للجميع، مما يشكل إسهامات إيجابية في تعزيز السلام والاستقرار العالميين.

٣٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عقدت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اجتماعاً في بيجين للحوار مع المؤسسات الأكاديمية الدولية، ووسائط الإعلام، ومسؤولي سفارات بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الصين، قدّمت فيه إحاطة إليهم عن مؤتمر بيجين. وإضافةً إلى ذلك، قدمت الصين إحاطة إلى جميع الأطراف في مؤتمر نزع السلاح بشأن مؤتمر بيجين للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

٣٥ - وأنشأت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية فريقاً عاملاً معنياً بالمصطلحات النووية في عام ٢٠١١ لمناقشة مصطلحات وتعريف رئيسية في مجالات نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، جرت مناقشتها بصورة متعمقة تحت قيادة الصين وبتنسيق منها. وأصدر الفريق رسمياً في نيويورك مسرداً بعنوان "مسرد الدول النووية الخمس للمصطلحات النووية الرئيسية" خلال المؤتمر التاسع لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وأحد الأمور التي توافقت عليها الآراء في مؤتمر بيجين للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أن جميع الأطراف ستدعم الصين في مواصلة قيادة المرحلة الثانية من عمل الفريق العامل المعني بالمصطلحات النووية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، عقدت الصين أول اجتماع للفريق في إطار المرحلة الثانية في بيجين؛ وجرت مناقشة قائمة بالمصطلحات النووية، وتم بوضوح تحديد خطة عمل وتوزيع المهام. والتزمت جميع الأطراف بتقديم نتائج جديدة إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠.

٣٦ - والمناقشة التي تجريها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية للمصطلحات النووية ليست بأي حال مجرد مسألة تقنية. بل إن أهميتها تكمن في تعزيز توافق الآراء، وإزالة حالات سوء الفهم، وزيادة الثقة المتبادلة، ومنع حالات إساءة التقدير أثناء المناقشة. ولذلك، فإنها تدخل أيضاً ضمن تدابير شفافية السياسة النووية وتشكل تديراً عملياً مهماً للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل تنفيذ النتائج التي تنتهي إليها مؤتمرات استعراض المعاهدة. وهي تعكس بالكامل الإرادة السياسية للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لتعزيز عملية استعراض المعاهدة والوفاء بالتزاماتها التعاقدية. والصين، بوصفها بلداً رائداً، تعلق أهمية كبيرة على عمل الفريق العامل المعني بالمصطلحات النووية وستبذل جهوداً حثيثة لتحقيق تلك الأهداف.

دال - مسائل أخرى ذات صلة

٣٧ - تشكل مسألة المنظومات المضادة للقذائف عاملاً في الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي، وترتبط بصورة وثيقة بعملية نزع السلاح النووي. ولذا تؤمن الصين بالتمسك بمبدأ للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، والتخلي عن النهج غير البناء المتمثل في تطوير ونشر منظومة عالمية مضادة للقذائف على أساس ما جرت تسميته "تهديد القذائف"، وحل مشكلة انتشار القذائف عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية.

٣٨ - ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ذات شأن هام، من الناحيتين التاريخية والعملية، لتهدئة العلاقات الدولية، وتعزيز عملية نزع السلاح النووي، بل والحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجيين على الصعيد العالمي. وتأمل الصين أن تتحمل البلدان المعنية بصورة فعالة مسؤولياتها الرئيسية والخاصة فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، وتسوية خلافاتها من خلال الحوار، والعودة إلى المسار الصحيح وهو الامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وتعارض الصين إضفاء طابع متعدد الأطراف على المعاهدة وتتبع سياسة دفاعية للدفاع الوطني لا تحيد عنها. ويؤكد تطويرها للقذائف المتوسطة المدى كذلك ضبط النفس الذي أبدته فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية بوجه عام. وتشر الصين جميع قذائفها الأرضية المتوسطة المدى والقصيرة المدى داخل حدودها لأغراض الدفاع ولا تشكل خطراً يهدد أي بلد. ولذلك فإنه من غير المنطقي أن يُطلب إلى الصين الانضمام إلى معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى على أساس خطر مبالغ فيه هو "خطر الصين".

٣٩ - وتشجع الصين بنشاط العملية المتعددة الأطراف للحيلولة دون تسليح الفضاء الخارجي وحدث سباق تسلح فيه. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدمت الصين والاتحاد الروسي بشكل مشترك إلى مؤتمر نزع السلاح مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي (CD/1839)، ودعت كل منهما بنشاط إلى إجراء مناقشات في المؤتمر بشأن هذه المسألة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدمت الصين والاتحاد الروسي بصورة مشتركة صيغةً محدثة من مشروع المعاهدة إلى المؤتمر (CD/1985). وفي عام ٢٠١٧، عملت الصين والاتحاد الروسي على اعتماد الجمعية العامة لقرار يقضي بإنشاء فريق خبراء حكوميين معني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومناقشة العناصر الفنية لصك قانوني دولي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي، والتحضير لبدء المفاوضات في المؤتمر في وقت مبكر؛ وتعرب الصين عن الأسف الشديد لأن بعض فرادى البلدان منعت حصريا اعتماد التقرير الصادر عن فريق الخبراء. إلا أن الصين تدعم تدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي وقدّمت، بوصفها واحدة من الدول التي قدمت مشاريع قرارات ذات الصلة للجمعية العامة، مساهمات إيجابية في تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في مجال الفضاء الخارجي في عام ٢٠١٣. وقد اقترحت كل من الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشكل مشترك أن تبدأ الدورة الاستعراضية لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٨ لزيادة التركيز على مسألة الفضاء الخارجي، وطرح مقترحات بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة للمساعدة على تحقيق الهدف المتمثل في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والعمل بنشاط على إحراز تقدم في الأعمال ذات الصلة.

ثانياً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة بعدم الانتشار

٤٠ - تعارض الصين بحزم انتشار الأسلحة النووية وتدعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا ومتوازنا وبنية صادقة كما تدعو إلى تعزيز سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار على أساس المعاهدة. وما فتئت الصين تنقيد تقيدا صارما بالتزاماتها الدولية حيال عدم الانتشار النووي وتنفيذ بالكامل وبصورة تامة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتشارك بنشاط في التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار. وعلى مر السنين، اتبعت الصين نهجا شديدا الإحساس بالمسؤولية تجاه الإنشاء التدريجي لنظام متين لعدم الانتشار ومراقبة الصادرات. ولضمان فعالية تنفيذ القوانين واللوائح ذات الصلة، اعتمدت حكومة الصين تدابير صارمة في كل من الإدارة المحلية ومراقبة الصادرات وقدمت إسهامات مهمة في صون النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية. وتشارك الصين بنشاط في عملية التسوية السياسية للقضايا النووية الساخنة الإقليمية وتضطلع بدورها الواجب في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي.

ألف - الضمانات

٤١ - يشكل تنفيذ الضمانات وظيفة هامة من وظائف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولهذه الضمانات أهمية كبيرة في منع انتشار الأسلحة النووية. وتقدم الصين دور الضمانات في كفالة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعم تعزيز كفاءة الضمانات المؤسسية وفعاليتها. وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أن آلية الضمانات ينبغي أن تقوم على أساس كفالة العدالة والموضوعية.

٤٢ - وقد انضمت الصين إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٤ وأعلنت تعهداً واضحاً بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالضمانات بموجب النظام الأساسي للوكالة. وفي عام ١٩٨٥، أعلنت الصين أنها ستخضع بعض منشآتها النووية المدنية بصورة طوعية لضمانات الوكالة. وفي عام ١٩٨٨، وقعت الصين اتفاقاً مع الوكالة بشأن تطبيق الضمانات في الصين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وقعت الصين بروتوكولاً إضافياً لتعزيز ضمانات الوكالة؛ وباستكمالها رسمياً الإجراءات القانونية الداخلية لبدء نفاذ البروتوكول الإضافي في آذار/مارس ٢٠٠٢، أصبحت الصين أول دولة حائزة للأسلحة النووية تنفذ بروتوكولاً إضافياً.

٤٣ - وتدعم الصين بنشاط ضمانات الوكالة وتتعاون بحمة مع الوكالة في تطبيقها. وفي الوقت الحالي، أخضعت الصين ٢٦ منشأة نووية مرشحة للضمانات، من بينها مفاعلات مبردة بالماء المضغوط، ومفاعلات الماء الثقيل، ومفاعلات الأبحاث النووية، والمفاعلات الغازية التبريد المرتفعة الحرارة، ومنشآت تخصيب اليورانيوم، وخطوط إنتاج عناصر الوقود النووي، وغيرها من المنشآت. وفي عام ٢٠١٧، بعد أن اختارت الوكالة تطبيق ضمانات لمشروع إرشادي لمفاعل غازي التبريد مرتفع الحرارة قيد التشييد، عملت الصين والوكالة معاً على إجراء بحوث ووضع خطة لتطبيق الضمانات لهذا النوع الجديد من المفاعلات التجارية، مما وفر دافعاً قوياً لرفع المستوى التقني لنظام الضمانات الخاص بالوكالة.

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٧، انضمت الصين إلى برنامج الوكالة لدعم الدول الأعضاء في مجال الضمانات النووية، عن طريق الاضطلاع رسمياً بأعمال البحث والتطوير في مجال وسائل وطرق التحقق من الضمانات للوكالة، والتوصية بخبراء للعمل لدى الوكالة بدون أتعاب، ودعم الوكالة في الاضطلاع بمشاريع البحث والتطوير في مجال مفاهيم الضمانات، وإنجاز تحليل الوكالة للمواد النووية في حينه وبكفاءة.

٤٥ - وتعلق الصين أهمية كبيرة على تنمية الموارد البشرية المهنية في مجال الضمانات والإشراف. وقد أنشأت هيئة الطاقة الذرية الصينية والوكالة الدولية للطاقة الذرية مركزاً مشتركاً للتدريب في مجال الضمانات النووية والأمن النووي، يقدم أنشطة تدريبية متخصصة في مجالات من قبيل التحقق من الضمانات، ومخزونات المواد النووية ومراقبتها، ومراقبة الصادرات النووية. وفي عام ٢٠١٨، نظمت الهيئة مؤتمراً بشأن الضمانات النووية شارك فيه الخبراء بنشاط وقدموا تقارير أكاديمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، نظمت الهيئة أيضاً حلقات دراسية أكاديمية على الصعيد الوطني بشأن الضمانات النووية بهدف ضمان وتحسين احتياطات الموارد البشرية ومستوياتها التكنولوجية.

باء - ضوابط التصدير

٤٦ - تعتمد الصين نهجاً صارماً في إدارة صادراتها النووية والرقابة عليها، وقد اعتمدت في هذا الصدد ثلاثة مبادئ واضحة هي: عدم استخدام هذه الصادرات إلا في الأغراض السلمية؛ وضرورة امتثالها لضمانات الوكالة؛ وعدم جواز نقلها إلى أي طرف ثالث دون موافقة مسبقة من الصين.

٤٧ - وفي عام ١٩٩١، أعلنت الصين أنها ستبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستمرار بأي صادرات إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو أي واردات من تلك الدول، من أي مادة نووية يزيد وزنها عن كيلوغرام فعال. وفي تموز/يوليه ١٩٩٣، تعهدت الصين رسمياً بإبلاغ الوكالة طواعية بجميع وارداتها وصادراتها من المواد النووية والمعدات النووية والمواد غير النووية ذات الصلة.

٤٨ - وفي أيار/مايو ١٩٩٦، تعهدت الصين بعدم تقديم المساعدة، بما في ذلك الصادرات غير النووية وتبادل الأفراد والتعاون التقني، إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا تخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالة.

٤٩ - وتمشيا مع مبدأ سيادة القانون، سعت حكومة الصين باستمرار إلى تحسين وتعزيز النظام القانوني للرقابة على الصادرات النووية وكثفت جهودها لضمان الإنفاذ الفعال لسياساتها المتعلقة بعدم الانتشار. ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وضعت الصين بصورة تدريجية نظاما شاملا للقوانين واللوائح يشمل تصدير أصناف وتكنولوجيات المواد النووية الحساسة والقذائف والمواد البيولوجية والكيميائية وتصدير جميع الأعتدة العسكرية.

٥٠ - وفي عام ١٩٨٧، أصدرت حكومة الصين لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة المواد النووية، التي نصت أحكامها على تطبيق نظام لتراخيص المواد النووية وعينت بوضوح الإدارات المسؤولة عن الإشراف على المواد النووية وإدارتها ونطاق مسؤولياتها، وعلى التدابير المتعلقة بمراقبة المواد النووية، والإجراءات المتعلقة بطلبات الحصول على تراخيص المواد النووية واستعراضها وإصدار التراخيص، وإدارة العمل المحاسبي وتوفير الحماية المادية للمواد النووية، والخوافز والعقوبات ذات الصلة.

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدرت الصين لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على الصادرات النووية، التي نصت أحكامها على عدم جواز تقديم المساعدة إلى المنشآت النووية التي لم تمثل ل ضمانات الوكالة؛ وعلى أن تكون الكيانات التي يعينها مجلس الدولة في الصين هي الجهات الوحيدة المختصة بعمليات الصادرات النووية؛ وأن تنفذ الحكومة المركزية نظاما لتراخيص الصادرات النووية. وتنص اللائحة على وضع نظام أكثر صرامة لاستعراض الصادرات النووية، وفرض عقوبات شديدة على مرتكبي الانتهاكات، ووضع قوائم شاملة ومفصلة للمواد الخاضعة للرقابة.

٥٢ - وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، أصدرت الصين لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على صادرات الأصناف النووية المزدوجة الاستخدام وما يتصل بها من تكنولوجيات، نصت فيها على ضوابط صارمة على تصدير السلع النووية المزدوجة الاستخدام وما يتصل بها من تكنولوجيات ووضع نظام لإدارة تراخيص الصادرات ذات الصلة، وكذلك على وضع نظام لتسجيل جهات تشغيل الصادرات، وإجراءات للموافقة على الصادرات وعقوبات على مرتكبي الانتهاكات.

٥٣ - وينص القانون الجنائي المعدل لجمهورية الصين الشعبية، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، على تجريم صنع المواد المشعة والأجسام بها ونقلها بصورة غير مشروعة وفرض عقوبات جنائية على مرتكبي الانتهاكات. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، أصدرت حكومة الصين لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الإشراف على الواردات والصادرات والضمانات النووية لأغراض التعاون النووي وإدارتها.

٥٤ - وانتهت الصين من تنقيح لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على الصادرات النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ولائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الرقابة على صادرات المواد النووية المزدوجة الاستخدام وما يتصل بها من تكنولوجيات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. كما انتهت من تنقيح قائمة الصادرات النووية الخاضعة للرقابة وقائمة المواد الخاضعة للرقابة من صادرات الأصناف النووية المزدوجة الاستخدام وما يتصل بها من تكنولوجيات في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨.

٥٥ - ومن أجل تعزيز اللوائح المتعلقة بالواردات والصادرات النووية، سنت الصين في نيسان/أبريل ٢٠١٢ تدابير إدارية للالتزامات الحكومية فيما يتعلق بالواردات النووية، واشتركت هيئة الطاقة الذرية الصينية والإدارة الوطنية للأمن الوطني التابعة للولايات المتحدة في نشر وثيقة إرشادات تقنية لقوائم الصادرات النووية الخاضعة للرقابة. وفي عام ٢٠١٣، نشرت الهيئة دليلاً بشأن إدارة الالتزامات الحكومية فيما يتعلق بالواردات النووية. وقد أدت هذه التدابير دوراً إيجابياً في رفع مستوى الخبرة الفنية النووية للموظفين الصينيين العاملين في مجال الصادرات والواردات النووية وفي تعزيز إنفاذهم لضوابط تصدير المواد النووية.

٥٦ - وفي الوقت الحالي، اعتمد النظام الصيني للرقابة على الصادرات النووية النظام الدولي السائد لتسجيل مؤسسات التصدير التجارية، وشهادات اعتماد المستخدم النهائي والاستخدام النهائي، ونظام إدارة التراخيص، إلى جانب مبادئ الموافقة، وطرق مراقبة المخزونات، ومبادئ الرقابة الشاملة التي تمثل نقطة البدء الأساسية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وحققت بذلك التكامل مع الممارسات الدولية.

٥٧ - وتقدر الصين الدور الهام الذي تؤديه الآليات القائمة المتعددة الجنسيات للرقابة على الصادرات في مجال عدم الانتشار، ولا سيما في منع انتشار الأسلحة النووية. وقد انضمت الصين إلى لجنة زانغر في عام ١٩٩٧ وإلى مجموعة موردي المواد النووية في عام ٢٠٠٤، وما فتئت تجري اتصالات ومحادثات مع نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وتشمل قائمة الصادرات النووية الصينية الخاضعة للرقابة وقائمة المواد الخاضعة للرقابة من صادرات الأصناف النووية المزدوجة الاستخدام وما يتصل بها من تكنولوجيات جميع الأصناف والتكنولوجيات المدرجة في قائمتي لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية للأصناف والتكنولوجيات النووية الخاضعة للرقابة. وتتسق قائمة الأصناف الخاضعة للرقابة المرتبطة بلائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن الأصناف الخاضعة للرقابة من صادرات القذائف وما يتصل بها من أصناف وتكنولوجيات بشكل أساسي مع المرفق الوارد في نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف.

٥٨ - والصين، بصفتها عضواً في مجموعة موردي المواد النووية، تشارك بنشاط في الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها المجموعة وتنفذها بفعالية النظام الدولي لمنع الانتشار النووي ونزاهته وسلطته. ويشترك الوفد الصيني بنشاط في الجلسات العامة للمجموعة، وفي الاجتماعات غير الرسمية لفريقيها الاستشاري، وفي اجتماعات فريق الخبراء التقنيين التابع لها، بهدف التعامل بصورة بناءة مع مسألة انضمام الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى مجموعة موردي المواد النووية. وتشارك الصين بنشاط منذ عام ٢٠١٦ في المناقشات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة تحت موضوع الجوانب التقنية والقانونية والسياسية لمشاركة الدول غير الأطراف في المعاهدة في مجموعة موردي المواد النووية، على النحو الذي صدر به تكليف عن الهيئة العامة.

جيم - الأمن النووي

٥٩ - من أجل بلوغ غاية إيجاد عالم يسوده السلام الدائم والأمن الشامل، تمارس حكومة الصين بنشاط مفهوما عقلائياً ومنسقاً ومتدرجاً للأمن الوطني. ومع استمرار الصين في تعزيز بناء قدراتها ومشاركتها السياسية والشعور بالمسؤولية الوطنية في مجال الأمن الوطني، فإنها تواصل بنشاط التعاون الدولي في مجال الأمن الوطني وتعمل على إنشاء نظام دولي للأمن النووي يتسم بالعدل والتعاون ويعود بالنفع على الجميع.

٦٠ - وانضمت حكومة الصين بنشاط إلى الاتفاقيات المتعلقة بالأمن النووي وأوفت بشكل صارم بالتزاماتها الدولية في مجال الأمن النووي. ففي عام ١٩٨٩، انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وصدقت على الاتفاقية المعدلة في عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى مواصلة تحسين النظام الوطني للأمن النووي وفقاً لمقتضيات الاتفاقية. وشاركت الصين في صياغة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واستكملت إجراءاتها الداخلية للتصديق على تلك الاتفاقية في آب/أغسطس ٢٠١٠. وتمثل الصين امتثالاً صارماً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة وتعمل بجد على منع الكيانات من غير الدول من اقتناء مواد نووية حساسة. وتدعم الصين بنشاط جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز إدارة المصادر المشعة وتشارك بحمة في هذه الجهود، كما تدعم مدونة قواعد السلوك الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

٦١ - وتشدد الصين على مسؤوليتها الوطنية عن الأمن النووي وقد أنشأت نظاماً وطنياً للأمن الوطني يتوافق مع تطوير القطاع النووي في الصين. وقد صيغت لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة المواد النووية وصدرت في عام ١٩٨٧، وبدأ نفاذ قواعد تنفيذها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وأصدرت هيئة الطاقة الذرية الصينية في عام ١٩٩٤ لائحة الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي. وفي عام ١٩٩٧، صدرت لائحة أمان وأمن محطات الطاقة النووية، وصدرت في عام ٢٠١٣ سبعة مبادئ توجيهية، من بينها وثيقتان بعنوان "محتويات وشروط تجميع وثائق الطلبات للحصول على تراخيص المواد النووية" و "التحكم في الوصول إلى المنشآت النووية ودخولها". وتم في عام ٢٠١٥ إصدار وتنفيذ قانون الأمن الوطني، الذي تتضمن نصوصه دعوة واضحة إلى تعزيز أمن المنشآت والمواد والأنشطة النووية. وبدء نفاذ قانون مكافحة الإرهاب وقانون الأمان النووي في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ على التوالي، بينما يجري حالياً صياغة لائحة الأمان النووي. ويوفر تنفيذ هذه اللوائح والمبادئ التوجيهية التقنية ضماناً قوياً لتحسين قدرات الأمن النووي لدى الصين.

٦٢ - وتعمل الصين بقوة على تعزيز بناء القدرات في مجال الأمن النووي، عن طريق التوسع باستمرار في الاستثمار في تحسين وتجديد نظم الحماية المادية للمنشآت النووية القديمة، وبناء نظم أمن للمنشآت النووية الجديدة بالتقيد الصارم بأحدث المعايير الدولية، وحفظ سجلات المواد النووية، ومعالجة المسائل التقنية الرئيسية المتعلقة بالأمن النووي، وتنظيم تدريبات قتالية لغرضي التحقق والأمن. وأنشئ المركز الحكومي لتكنولوجيا الأمن النووي لتعزيز بناء أفرقة الأمن النووي، ويتم فيه تدريب ما يقرب من ١٠٠٠ شخص سنوياً في مجال تشغيل وحدات المنشآت النووية.

٦٣ - وقللت الصين بنشاط من استخدام المواد النووية الحساسة وانتهت من وقف تشغيل مفاعلين مصغرين للبحوث المحلية وأنجزت مشروعاً للتجهيز التحسيني للتخصيب المنخفض لليورانيوم لمفاعل مصغر للبحوث. وتقدر الصين التعاون الدولي في هذا المجال وهي على استعداد لتزويد البلدان المحتاجة بالمساعدة في هذا المجال في حدود قدراتها.

٦٤ - وقد زادت الصين استثمارها في الأمن النووي وحقت نتائج إيجابية. ففي عام ٢٠١٧، وجهت دعوة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجراء استعراض للخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية في الصين. وأوفدت الوكالة فريقاً للخبراء اضطلع بتقييم منهجي ومستقل ومتعمق من طرف ثالث للإطار التنظيمي للأمن النووي، والإطار التنظيمي للمنشآت النووية، ونظام الحماية المادية للمنشآت النووية في الصين، استخدم فيه أحدث المفاهيم الدولية وأرفع المعايير وأفضل الممارسات. وأكد فريق الخبراء

بالكامل إنجازات الصين فيما يتعلق بالعمل الحكومي المعني بوضع القواعد التنظيمية وبناء القدرات في مجال الأمن النووي وأعد قائمة بمجموعة من أفضل الممارسات والتجارب التي يمكن تمديدها إلى دول أعضاء أخرى.

٦٥ - وشاركت الصين بنشاط في عملية مؤتمرات قمة الأمن النووي وقدمت مساهمات مهمة في بناء توافق الآراء في المجتمع الدولي بشأن الأمن النووي. وشارك القادة الصينيون في كل اجتماعات مؤتمرات القمة الأربعة بشأن الأمن النووي. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في عام ٢٠١٤ في لاهاي ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في عام ٢٠١٦ في واشنطن، طرح الرئيس شي جينبينغ مفهوم الأمن النووي على أساس مبادئ العقلانية والتنسيق والتقدم، الذي أكد فيه على التنمية والأمن، والحقوق والالتزامات، والاستقلالية والتعاون، والأهداف المنظمة والقضايا الجوهرية، ودعا إلى بناء نظام دولي للأمن النووي يكون عادلاً وتعاونياً ومفيداً للجميع. كما اقترح خمس مبادرات عملية للتعاون من أجل تعزيز التعاون الدولي في الأمن النووي وبذل جهود من أجل بناء مجتمع ذي مصير مشترك فيما يتعلق بالأمن النووي.

٦٦ - واتخذت الصين تدابير نشطة لتنفيذ نتائج مؤتمرات قمة الأمن النووي، وتشارك بصورة متعمقة في التعاون الدولي في مجال الأمن النووي، وتعلق أهمية على بناء القدرات في مجال الأمن النووي. وأنشأت الصين بالتعاون مع الولايات المتحدة مركز الخبرة الرفيعة في مجال الأمن النووي في آذار/مارس ٢٠١٦. وبفضل ما يمتلكه المركز من معدات وقدرات تكنولوجية لتحليل المواد النووية وما يجريه من اختبارات لمعدات الأمن النووي وتدريبات في مجال القدرة على الاستجابة وفقاً لأرفع المعايير الدولية، فإنه يأتي في الترتيب الأول، من حيث اتساع النطاق وشمول التجهيز والتطور التكنولوجي، على مستوى مراكز التبادل والتدريب في مجال الأمن النووي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بل والعالم أجمع. وقد أجرى المركز، منذ إنشائه قبل عامين، العديد من عمليات التبادل والدورات التدريبية في مجال الأمن النووي لموظفين من الصين وبلدان أخرى في المنطقة. كما قمعت الصين بشدة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، واستمرت في تعزيز قدراتها في مجال التفتيش والكشف في موانئ الدخول، وأنشأت مركز التدريب على الكشف عن الإشعاع في الجمارك الصينية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، ونفذت العديد من برامج التعاون مع الاتحاد الروسي وكازاخستان وغيرها من البلدان.

٦٧ - وما برحت الصين تشارك بنشاط في أعمال فريق الاتصال المعني بالأمن النووي وكانت هي البلد الرائد في بناء قدرات الفريق والتعاون على الصعيد الإقليمي. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت الصين والولايات المتحدة بشكل مشترك حلقة عمل في بيجين بشأن بناء القدرات والتعاون في مجال الأمن النووي، بهدف بناء منصة للتبادل بين جميع الأطراف، وتقاسم أفضل الممارسات، واستكشاف طرق عملية للتعاون. وستواصل الصين الاضطلاع بدور قيادي في أنشطة الفريق في مجالي بناء القدرات والتعاون في المنطقة، وقدمت وثيقتين بعنوان "خطة الصين" و "مساهمات صينية" للمساهمة في تعزيز أنشطة بناء القدرات في مجال الأمن النووي وتشجيع التعاون الدولي في مجال بناء القدرات.

٦٨ - والصين، بوصفها شريكاً مؤسساً في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، تؤيد الدور الفريد الذي تؤديه المبادرة في مكافحة الإرهاب النووي وستواصل المشاركة في جميع البرامج الموضوعية في إطار المبادرة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت الصين والمبادرة حلقة دراسية مشتركة في بيجين بشأن مكافحة الإرهاب النووي والاستجابة لحالات الطوارئ النووية في المناسبات العامة الكبيرة. وأتاحت عمليات التبادل والتعلم المتبادل والعمليات المكتيبة لجميع الأطراف فهم المهام ذات الصلة بشكل أفضل.

وستواصل الصين تنظيم الأنشطة باستخدام منصات من قبيل مركز الخبرة الرفيعة في مجال الأمن النووي ومركز التدريب على الكشف عن الإشعاع في الجمارك الصينية لمساعدة البلدان الشريكة على تحسين قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب النووي.

٦٩ - وتعمل الصين بصورة نشطة على تعزيز التعاون الثنائي في مجال الأمن النووي. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أعلن رئيسا الصين والولايات المتحدة إنشاء آلية لإقامة حوار سنوي بشأن الأمن النووي، عقدت في إطاره ثلاثة حوارات حتى الآن. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أصدر رئيسا الصين والولايات المتحدة البيان المشترك بين الولايات المتحدة والصين بشأن التعاون في مجال الأمن النووي. وعقد البلدان جولتهما الأولى والثانية من المشاورات بشأن مكافحة التهريب النووي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بالترتيب، وقاما معاً بالاشتراك مع مركز الخبرة الرفيعة في مجال الأمن النووي بتنظيم حلقة دراسية إقليمية بشأن مكافحة التهريب النووي في تموز/يوليه ٢٠١٨ لفائدة بلدان آسيا الوسطى ومنغوليا. كما استكشفت الصين بنشاط إمكانيات إقامة التعاون وبرامج تبادل مع بلدان أخرى، وعقدت حوارها الأول بشأن الأمن النووي مع الاتحاد الروسي في شباط/فبراير ٢٠١٨.

٧٠ - وتقدم الصين بنشاط المساعدة في مجال الأمن النووي إلى البلدان النامية. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، عقدت الصين في كل عام دورات تدريبية وحلقات دراسية في الصين بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع في مجال الأمن النووي، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي تقدم إلى بلدان المنطقة أي مساعدة بمقدورها تقديمها من خلال توضيح المسائل التقنية وتدريب الموظفين. وما برحت تساهم في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة لسنوات عديدة متتالية، من أجل بناء قدرات البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في مجال الأمن النووي، وهي تبرع للوكالة بمعدات للأمن النووي قامت هي نفسها بتطويرها بصورة مستقلة.

دال - المناطق الخالية من الأسلحة النووية

٧١ - تعتقد الصين أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية له أهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أيدت الصين باستمرار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أساس التشاور الطوعي والاتفاقات الطوعية وفقاً للحالة الفعلية في المنطقة، وهي تتقيد بالتزامها غير المشروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٧٢ - وقد قامت الصين بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات الملحقه بجميع المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتي فتح باب التوقيع عليها، بما في ذلك البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والبروتوكول الإضافي الثاني والثالث لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، والبروتوكول الإضافي الأول والثاني لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والبروتوكولات الملحقه بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. كما انضمت الصين إلى معاهدة أنتاركتيكا، ومعاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي،

بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها.

٧٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، أرسلت الصين وفدا للمشاركة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مؤكدة من جديد أن الصين ستتقيد بالتزاماتها وتفي بدقة بالتزاماتها ذات الصلة.

٧٤ - وما فتئت الصين تؤيد بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأتمت في نيسان/أبريل ٢٠١٥ التصديق على البروتوكولات الملحقة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وإيداعها. والصين على استعداد لتعميق التعاون بشأن هذه المسألة مع البلدان المعنية، والقيام بصورة مشتركة بحماية مقاصد وأهداف المعاهدة وبروتوكولاتها، وتعزيز السلام والأمن في آسيا الوسطى والعالم.

٧٥ - وأيدت الصين الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا واضطلعت بدور بناء في تعزيز إبرام اتفاق بين الرابطة والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي الوقت الحالي، حلت الصين والرابطة جميع المسائل المتبقية فيما يتعلق بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة. وفي الوقت نفسه، تعمل الصين بنشاط على استئناف المشاورات بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والرابطة، وتسعى إلى توقيع البروتوكول في فترة مبكرة. وقد اتفقت الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، في مؤتمرها المعقود في بيجين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على أن تضطلع الصين بالدور القيادي في التواصل مع الرابطة واستئناف المشاورات بشأن البروتوكول. وتقوم الصين بجهود نشيطة في التنسيق مع الرئيس المناوب للرابطة والأطراف المعنية في هذا الصدد، وتسعى إلى أحرار تقديم جديد بأسرع ما يمكن.

٧٦ - وتؤيد الصين إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتفهم تماما الشواغل المشروعة للبلدان العربية في هذا الصدد. وفي البيئة الحالية، فإن إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط من شأنه أن يفضي إلى منع انتشار تلك الأسلحة، وتهدئة التوترات في الشرق الأوسط، وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد صوتت الصين لصالح مشروع قرار مقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٨ بعنوان "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، تأييدا لإحراز تقدم صوب عقد ذلك المؤتمر بنجاح وبذل جهود إيجابية لتحقيق تلك الغاية. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز التنسيق الدبلوماسي واتخاذ تدابير عملية لبلوغ اتفاق بأسرع ما يمكن بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وهي على استعداد لمواصلة تقديم إسهامات إيجابية لتحقيق تلك الغاية.

٧٧ - وتحترم الصين مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية وقد أيدت القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة في دورات سابقة لها. وفي عام ٢٠٠٠، أصدرت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بيانا مشتركاً تعهدت فيه بتزويد منغوليا بالضمانات الأمنية التي تقدم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي عام ٢٠١٢، أعادت الصين والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية تأكيد دعمها لمركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية وضماتها الأمنية

لمنغوليا. والصين على استعداد لمواصلة العمل مع جميع الأطراف من أجل توفير ضمانات مشتركة لمركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية.

هاء - الامتثال والمسائل الأخرى ذات الصلة

٧٨ - ما برحت الصين تفي بشكل صارم بالتزاماتها ومسؤولياتها الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار في المجالات ذات الصلة. وهي تلتزم بالقواعد التنظيمية والقرارات المتعلقة بالامتثال للالتزامات عدم الانتشار التي اعتمدها الكيانات الدولية المعنية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٧٩ - وتحترم الصين دور معاهدة عدم الانتشار باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتهيب بالدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. كما تؤيد جهود المجتمع الدولي لتفكيح تدابير التعامل مع الانسحاب من المعاهدة وترفع بصورة مناسبة العتبة المتعلقة بذلك الانسحاب.

واو - المساهمات الأخرى في عدم انتشار الأسلحة النووية

٨٠ - دأبت الصين على التصدي لمسائل عدم الانتشار بدرجة عالية المسؤولية والمشاركة بنشاط في التعاون الدولي في مجال عدم الانتشار وبذل جهود حثيثة لتشجيع تسوية المسائل النووية في المناطق المعنية. وتؤكد الصين على ضرورة تخلي جميع البلدان عن تفكير المحصلة الصفرية والحرب الباردة، واحترام الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان احتراماً كاملاً واستئصال الأسباب الجذرية لعدم انتشار الأسلحة النووية عن آخرها. وينبغي لجميع البلدان أن تسعى حثيثاً إلى حماية سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، والتخلي عن التعجل وازدواجية المعايير، والتصدي سلمياً، بالوسائل السياسية والدبلوماسية، لشواغل انتشار الأسلحة النووية في إطار الأحكام القائمة للقانون الدولي.

٨١ - وفيما يتعلق بمسألة شبه الجزيرة الكورية، دأبت الصين على الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية، وصون السلام والاستقرار فيها، وحل المسألة عن طريق الحوار والتشاور. وبالنظر إلى استمرار تصاعد دوامة التوتر في شبه الجزيرة، ومن أجل التصدي بصورة شاملة لأعراض المشاكل في شبه الجزيرة وأسبابها الجذرية على حد سواء، طرحت الصين مبادرة "التعليق المزدوج" التي تدعو إلى تعليق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجارب القذائف النووية وتعليق الولايات المتحدة وجمهورية كوريا للتدريبات العسكرية المشتركة، كما طرحت مفهوم "التقدم الموازي" صوب إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وإنشاء آلية سلام فيها، وما برحت تعمل بنشاط على تنفيذها. ومنذ عام ٢٠١٨، وبفضل جهود مشتركة بذلتها الصين وأطراف معنية أخرى، تغيرت الحالة في شبه الجزيرة من التوتر الاستعدادي إلى حوار التهدئة، على نحو أدى بصورة أولية إلى "التعليق المزدوج" والمضي صوب "التقدم الموازي". وفي ظل الظروف الجديدة، تأمل الصين أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة التحاور، وقيام كل منهما جدياً باحترام ومعالجة الشواغل المعقولة للآخر، والعمل سوياً على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وبناء آلية سلام فيها. والصين على استعداد للتواصل بصورة وثيقة مع جميع الأطراف المعنية، ومواصلة الاضطلاع بدور بناء، وبذل جهود حثيثة من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وإحلال السلام الدائم بها.

٨٢ - وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، ما برحت الصين تلتزم على الدوام بتشجيع الحوار والتفاوض، والتماس الحلول التي تفضي إلى النظام الدولي لعدم الانتشار وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، والالتزام بحزم بالقواعد الدولية وقواعد تعددية الأطراف. وتوصلت الصين والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وإيران إلى اتفاق بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية، وذلك في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وتشارك الصين بصورة واسعة في عملية تنفيذ ذلك الاتفاق المشترك، بما في ذلك الاضطلاع بالدور القيادي في مشروع إعادة تصميم مفاعل الماء الثقيل في آراك، الذي أُحرز فيه تقدّم ملحوظ. وتدعم الصين بنشاط عمليتي الإشراف والتحقق في العراق التي أذنت بهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقدمت منحاً مجموعها ٧,٨ ملايين يوان لتغطية تكاليف أنشطة الوكالة ذات الصلة. وفي مواجهة التغيرات الكبرى التي حدثت في الحالة النووية الإيرانية منذ عام ٢٠١٨، عملت الصين بنشاط على دفع جميع الأطراف إلى القيام بصورة مشتركة بالإبقاء على الاتفاق الشامل وتنفيذه في سياق الحالة العامة والأجل الطويل. وفي تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، رأس مستشار الدولة ووزير الخارجية، وانغ يي، اجتماعات وزراء الخارجية بشأن المسألة النووية الإيرانية، التي طرحت فيها مجموعة من المقترحات بشأن حماية الاتفاق الشامل وتنفيذه. وأكدت هذه المقترحات على أن حماية الاتفاق الشامل وتنفيذه يفيدان في حماية سلطة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وجدية الاتفاقات الدولية وحجيتها، وتعددية الأطراف والقواعد الأساسية للقانون الدولي، والنظام الدولي لمنع الانتشار النووي، وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وتحت الصين جميع الأطراف على أعمال التقدير السياسي الصائب، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ الاتفاق الشامل، ووفاء كل طرف بالتزاماته، وضمان التنفيذ الفعال للاتفاق وحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور. والصين على استعداد للعمل بطريقة موضوعية وعادلة ومسؤولة لتعزيز عملية التسوية السياسية والدبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية مع حماية حقوقها ومصالحها المشروعة الخاصة بها بصورة حازمة.

ثالثاً - الإبلاغ عن التدابير الوطنية المتعلقة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٨٣ - تؤيد الصين حق جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهي تعتقد أنه لا ينبغي استخدام عدم الانتشار كذريعة لتقويض هذا الحق الواجب لجميع البلدان. وتقدر الصين الدور الذي تؤديه الطاقة النووية في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجع البحوث التكنولوجية والتنمية الصناعية وتطبيق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتشارك بنشاط في التعاون الدولي في مجال النهوض بالتنمية العالمية للطاقة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتدعم ذلك التعاون بحمة، وتفي بالتزاماتها الدولي في هذا الخصوص.

ألف - تشجيع استخدام الطاقة في الأغراض السلمية

٨٤ - تعمل الصين على بناء بلد جميل يسوده الوئام وتشجع الدور النشط الذي تؤديه الطاقة النووية في بناء صين جميلة. وعلى مدى أكثر من نصف قرن، قامت الصين بإنشاء وتطوير نظام للصناعة النووية يتناسب مع ظروفها الوطنية، شهد استخدام الطاقة النووية على نطاق واسع باعتبارها مصدراً للطاقة، واستخدامها في مجالات الطب والصناعة والسلامة العامة وغيرها من المجالات، وما برح ينهض بالتنمية الاجتماعية.

٨٥ - وتضطلع الطاقة النووية، باعتبارها مصدراً للطاقة النظيفة والخضراء والمنخفضة الكربون، بدور هام في تلبية احتياجات الصين من الطاقة، بتعديل هيكل الطاقة في الصين، والتجاوب مع تغير المناخ. وقد عملت الصين باطراد على تشييد محطات الطاقة النووية استناداً إلى مبدأ السلامة والكفاءة. وحتى اليوم، توجد في الصين القارية ٤٥ وحدة للطاقة النووية تعمل على أساس تجاري، وتبلغ سعتها المركبة الإجمالية ٤٥,٩ مليون كيلوواط؛ ويجري إنشاء ١١ وحدة للطاقة النووية بسعة ١٢,١٨ مليون كيلوواط. وهناك ١٥ وحدة أخرى للطاقة النووية، تبلغ سعتها المركبة ١٦,٦ مليون واط، لا تزال في مرحلة التخطيط. وتفتخر الصين حالياً بأن نمو تشييد محطات الطاقة النووية بما هو الأسرع والأوسع نطاقاً على مستوى العالم، وأن الصين هي أول بلد يشغل وحدات الطاقة النووية من الجيل الثالث بشكل تجاري. وقد اضطلعت الصين أيضاً بدور هام في استعادة العالم للطاقة النووية بعد حادث مفاعل فوكوشيما النووي.

٨٦ - وتقتيد الصين بنموذج ”الدورة المغلقة“ لتطوير الوقود النووي وقد أنجزت بشكل أساسي نظامها لدورة الوقود النووي، الذي يمكن فيه لإمدادات الوقود النووي تلبية احتياجات منشآت الطاقة النووية التي دخلت حيز التشغيل من الوقود. وتحققت بشكل أساسي الاستقلالية في صنع عناصر الوقود اللازمة لمنشآت الطاقة النووية المحلية؛ واجتازت المنشأة التجريبية لإعادة تجهيز الوقود المستهلك التي بنتها الصين بشكل مستقل الاختبارات الحرارية. وأنشئ موقعان قرب سطح الأرض للتخلص من النفايات المنخفضة الإشعاع والمتوسطة الإشعاع، ويجري حالياً تنفيذ أعمال بناء منشآت عميقة في باطن الأرض للتخلص من النفايات المرتفعة الإشعاع.

٨٧ - وقد تراكمت لدى الصين ثروة من الخبرة والتكنولوجيا في مجال تصميم محطات الطاقة النووية وتشبيدها وتشغيلها، وهي تعمل بنشاط على تطوير وتطبيق تكنولوجيات أكثر أماناً وتطوراً في مجال الطاقة النووية على هذا الأساس. وقد بدأت أعمال تشييد محطات الطاقة في الصين وخارجها باستخدام الجيل الثالث من تكنولوجيا الطاقة النووية المستقلة ”هوانغ-١“ وهي تمضي قدماً بسلاسة. ويجري تنفيذ مشروع إرشادي لمفاعل نووي سريع، ويتوقع الانتهاء هذا العام من مشروع إرشادي لمفاعل غازي التبريد مرتفع الحرارة. وأنجز مشروع إرشادي لمفاعل للتدفئة منخفض الحرارة من النوع الحوضي، جرى تطويره بصورة مستقلة، ليتيح بديلات جديدة لتوفير التدفئة المأمونة والنظيفة في المناطق الباردة. وأحرز أيضاً تقدماً إيجابياً في أعمال البحث والتطوير المتعلقة بإنشاء مفاعل تجارب قائم على هندسة الانصهار.

٨٨ - وعملت الصين بنشاط على تطوير وتطبيق التكنولوجيا النووية وجمعت نظاماً صناعياً مكتملاً نسبياً، تبلغ قيمة ناتجه السنوي أكثر من ٣٠٠ بليون يوان ويبلغ معدل نموه السنوي نسبة مطردة قدرها ٢٠ في المائة. وقد أصبحت التكنولوجيا النووية تستخدم على نطاق واسع في مجالات الصناعة والزراعة والطب وحماية البيئة والصحة العامة والسلامة العامة وغيرها من المجالات. وفي مجال الزراعة وسلامة الأغذية، يعكف العلماء الصينيون على زراعة ما يقرب من ربع مجموع الإنتاج العالمي من الأصناف النباتية الطافرة؛ وتتم معالجة حوالي ٢٠٠.٠٠٠ طن من المنتجات الزراعية بتعريضها للإشعاع، وهو ما يمثل حوالي ثلث المجموع العالمي. وأصبحت العلوم والتكنولوجيا النووية وسيلة هامة لتحويل الزراعة التقليدية وممارسة الابتكارات فيها والنهوض بتحديث الزراعة. وفي مجال الحياة والصحة، تشهد الصين استخدام المعجلات الخطية الطبية بوتيرة سريعة وعلى نطاق واسع، حيث يستخدم بالفعل حوالي ٢٠٠٠ معجل خطي طبي، وجرى تطوير وسائل للتصوير الطبي النووي بوتيرة سريعة. وفي مجال السلامة العامة، أصبحت تكنولوجيا الكشف عن الإشعاع تستخدم على نطاق واسع في تفتيش الشحنات المنقولة جواً وبحراً وبالطرق البرية

وعبر خطوط السكك الحديدية للوقوف على سلامتها، وتصدر معدات التفتيش الأمني التي طورها الصين إلى الأسواق الخارجية. وفي مجال حماية البيئة، تستخدم التكنولوجيا النووية على نطاق واسع في رصد التلوث البيئي ومعالجة النفايات من الغازات والمياه والمخلفات الصناعية والتخلص منها.

٨٩ - وتقدر الصين تبادل الخبرات مع البلدان العاملة على تطوير الطاقة النووية، في إطار مبدأ عدم الانتشار النووي. فقد وقعت اتفاقات حكومية دولية بشأن التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع أكثر من ٣٠ بلدا. كما نفذت برامج واسعة للتبادل والتعاون على هذا الأساس، تضمنت زيارات للموظفين، وعمليات لاستيراد المعدات والتكنولوجيا، وعمليات تبادل اقتصادي وتجاري مع هذه البلدان، مما يحقق نفعاً متبادلاً ونتائج مربحة للجميع. وتخضع روابط التعاون هذه لضمانات صارمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تنفذ في سياق برامج التعاون التقني للوكالة.

٩٠ - والصين، بوصفها أكبر بلد نام في العالم، تعلّق أهمية كبيرة على التعاون مع البلدان النامية الأخرى وهي ملتزمة بتقديم المساعدة في حدود قدراتها إلى البلدان الأخرى الناشئة في مجال الطاقة النووية والبلدان المهتمة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي الوقت الحالي، أنشأت الصين منحة دراسية سنوية في مجال الطاقة النووية لتقديم المساعدة المالية للطلاب من البلدان الناشئة في مجال استخدام الطاقة النووية لكي يحضروا إلى الصين لدراسة العلوم والتكنولوجيا النووية.

٩١ - وتدعم الصين بنشاط برامج التعاون والتبادل المتعددة الأطراف للنهوض بتطوير التكنولوجيا النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. فقد انضمت إلى منتدى التعاون النووي في آسيا، والشراكة العالمية للطاقة النووية، والاتفاق الإطاري للمنتدى الدولي للجيل الرابع، ووقّعت ميثاق ذلك المنتدى. كما وقعت اتفاق التنفيذ المشترك للمفاعل التجريبي الحراري - النووي الدولي، والإعلان المشترك بشأن التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

باء - المساعدة التقنية المقدمة لدول أعضاء أخرى عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٩٢ - تدعم الصين أنشطة التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشارك فيها بنشاط في إطار النظام الأساسي للوكالة. وتسدد الصين اشتراكاتها السنوية لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة بصورة كاملة وفي حينها، ومع أن الصين تتلقى المساعدة من الوكالة، فإنها تدعم أيضاً أنشطة التعاون التقني للوكالة في مجالات الموارد البشرية والموارد المادية والتمويل.

٩٣ - وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، كانت الصين قد ساهمت بمبلغ ٤٦ مليون دولار في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، وتلقّت باحثين من بلدان أخرى لأغراض الزيارة والتدريب أكثر من ٣٠٠٠ مرة، وأوفدت خبراء إلى بلدان نامية أكثر من ٢٠٠٠ مرة. وساهمت الصين بأكثر من ٦,٤ ملايين يورو للصندوق في عام ٢٠١٧، لتشغل بذلك الترتيب الثالث على مستوى البلدان الأعضاء.

٩٤ - وتنظم الصين بنشاط مؤتمرات دولية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مما يتيح للوفود من جميع البلدان منصات لمواصلة تنمية الطاقة النووية واستكشاف آفاق التعاون في مجال الطاقة النووية. ومنذ عام ٢٠١٥، استضافت الصين بنجاح مناسبات دولية كبرى من قبيل المنتدى العالمي لتنمية الطاقة النووية، والمؤتمر السنوي لمنظمة Women in Nuclear Global، والمؤتمر الدولي المعني بالهندسة

النووية، والمؤتمر الدولي لتشغيل وصيانة منشآت الطاقة النووية. وتؤيد الصين بقوة العمل الذي تقوم به الوكالة في مجال التعاون التقني واستضافت ١١ اجتماعاً في هذا الصدد في عام ٢٠١٨.

٩٥ - وأنجزت الصين، ضمن إطار الوكالة وبالتعاون مع البلدان المعنية، عمليات تجهيز تحسيني لمفاعلات نووية مصغرة في غانا ونيجيريا في آب/أغسطس ٢٠١٧ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بالترتيب. وقللت هذه التعديلات من مخاطر الانتشار التي تشكلها المفاعلات النووية المصغرة مع تعزيز أمانها، مما أسهم في تحسين تنمية الأنشطة السلمية المنفذة باستخدام الطاقة النووية في هذين البلدين. والصين على استعداد لمساعدة البلدان الأخرى في تنفيذ أعمال التجهيز التحسيني للمفاعلات المصغرة ذات التخفيف المنخفض على أساس نماذجها القائمة الناجحة.

جيم - الأمان النووي والمسؤولية النووية المدنية

٩٦ - دأبت الصين على التقيد بمبدأ "السلامة أولاً والجودة أولاً" في تطويرها للطاقة النووية، واعتماد تدابير أمان صارمة وفعالة، ووضع نظم متينة وفعالة للقوانين واللوائح المتعلقة بالأمان النووي، والإشراف والاستجابة لحالات الطوارئ، وتعزيز إنشاء البنى التحتية. وما برحت جميع المنشآت النووية في الصين تحتفظ إلى الآن بسجلات جيدة في مجال الأمان التشغيلي، وبلغت مؤشرات الأداء الرئيسي الخاصة بها مستويات دولية متقدمة.

٩٧ - ووضعت الصين قوانين ولوائح تتعلق بأمان الطاقة النووية تقوم بتحسينها باستمرار. فقد قامت بإصدار وتنفيذ العديد من القوانين واللوائح، من قبيل قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الأمان النووي، وقانون جمهورية الصين الشعبية بشأن منع التلوث الإشعاعي ومكافحته، وقانون جمهورية الصين الشعبية لحماية البيئة، إلى جانب لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن إدارة المنشآت النووية المدنية والإشراف على سلامتها، ولائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن مراقبة المواد النووية، واللائحة المتعلقة بسلامة تصميم منشآت الطاقة النووية. وعلاوةً على ذلك، وضعت الصين أحكاماً بشأن الأمان النووي ومنع التلوث الإشعاعي ومكافحته في إطار الخطة الخمسية الثالثة عشرة والأهداف البعيدة المدى لعام ٢٠٢٥، وتواصل بنشاط إعداد قانون الطاقة الذرية.

٩٨ - وما فتئت الصين تعلق أهمية على إدارة الاستجابة لحالات الطوارئ النووية، فأصدرت تباعاً تشريعات من قبيل لائحة جمهورية الصين الشعبية بشأن إدارة حالات الطوارئ الناجمة عن الحوادث النووية في منشآت الطاقة النووية، والخطة الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ النووية، واللائحة المتعلقة بإدارة تدريبات التأهب لحالات الطوارئ الناجمة عن الحوادث النووية في منشآت الطاقة النووية. وقد صدرت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ الخطة الوطنية المنقحة للتأهب لحالات الطوارئ النووية. وفي الوقت الحالي، أنشأت الصين مراكز للدعم التقني الاختصاصي في حالات الطوارئ النووية وأفرقة إنقاذ اختصاصية في حالات الطوارئ النووية على الصعيد الوطني.

٩٩ - وتولي الصين اهتماماً لتزايد الوعي العلمي بالطاقة النووية بين الجمهور. وتقوم حكومة الصين والمؤسسات التجارية بنشاط بنشر المعلومات عن أمان الطاقة النووية والسياسات واللوائح المتعلقة بحالات الطوارئ النووية والمعارف الأساسية للعلوم والتكنولوجيا النووية، وتعزيز ثقة الجمهور في أمان الطاقة النووية. ويتم الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية بوسائل من قبيل المؤتمرات

الصحفية ومنصات الإفصاح عن معلومات الأمان النووي، والتقارير المسؤولة اجتماعياً، والكتب البيضاء المتعلقة بالأمان، والدعوات العامة المؤسسية.

١٠٠ - وما برحت الصن تبذل جهوداً متصلة لوضع نظام للتعويضات عن الأضرار النووية. وللمرة الأولى ينص قانون الأمان النووي المنفذ حديثاً بوضوح على تعويضات قانونية عن الأضرار النووية ويعكس بالكامل فلسفة الحكم الموجهة للناس التي تنتهجها حكومة الصين والأهمية التي تعلقها على مسألة المسؤولية عن الأضرار النووية.